

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/١٠١٩

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني.
وعضوية القضاة السادة
محمد طلال الحمصي، ناجي الزعبي، محمد البيرودي، محمد إرشيدات.

التمييز: مساعد المحامي العام المدني/ إربد.

التمييز ضدهم: ١- فارس عيد الفارس النمري.

٢- سلمان عيد الفارس النمري.

٣- جريس رافع عيد النمري.

٤- بلال سامي عيد النمري.

وكيلهم المحامي سامر مغايرة.

lawpedia.jo

بتاريخ ٢٠١٦/٢/٣ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن
محكمة استئناف حقوق إربد في الدعوى رقم ٢٠١٥/١٨٢٧٤ تاريخ
٢٠١٦/١/٣١ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف
الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد في الدعوى رقم ٢٠١٥/١٧٣ تاريخ
٢٠١٥/٦/٢٩ القاضي: بإلزام الجهة المدعى عليها بدفع مبلغ ٢٣٣٢٥,٩٤٧ ديناراً
كتعويض عادل عن الاستملاك الواقع على حصصهم بقطعة الأرض موضوع
الدعوى وتضمنين المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٠٠٠) دينار بدل
أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع ٩% تسري بعد مرور شهر من اكتساب

الحكم الدرجة القطعية وتضمن المدعى عليها كافة الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعون في هذه المرحلة ومبلغ (٥٠٠) أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي:

أولاً: أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها وكان عليها رد الدعوى لعدم صحة الخصومة وعدم الإثبات.

ثانياً: أخطأت محكمة الاستئناف بعدم معالجة أسباب الاستئناف بما يتفق وأحكام المادة ١٦٠ من قانون أصول المحاكمات المدنية.

ثالثاً: أخطأت محكمة الاستئناف إذ قررت اعتماد تقرير الخبرة الذي جاء مبالغاً فيه وجزافياً ومججفاً بحق الخزينة ولم يراع الخبراء أحكام المادة العاشرة من قانون الاستملاك وجاء مخالفاً لمتطلبات المادة ٨٣ من قانون أصول المحاكمات المدنية.

رابعاً: وبالتناوت فقد قضت محكمة الاستئناف بأكثر مما طلب المميز ضدهم وبشيء لم يطلبوه.

لهذه الأسباب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض الحكم المميز موضوعاً.

المرحلة
www.lawpedia.jo

بالتدقيق والمداولة نجد إن واقعة هذه الدعوى تتلخص في أنه وبتاريخ

٢٠١٥/١/٢٧ أقام:-

١- فارس عيد الفارس النمري.

٢- سلمان عيد الفارس النمري.

٣- جريس رافع عيد النمري.

٤- بلال سامي عيد النمري.

الدعوى رقم ٢٠١٥/١٧٣ لدى محكمة بداية حقوق إربد.

بمواجهة:-

المدعى عليها : وزارة النقل يمثلها المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته.

بموضوع : المطالبة بالتعويض العادل عن الاستملاك.

مقدرة بمبلغ : ١٠٠٠٠ دينار لغايات دفع الرسوم.

مؤسسة على ما يلي:-

أولاً: يملك المدعون حصصاً في قطعة الأرض رقم ٨٠ حوض رقم ٧٨ اليرموك

الغربي من أراضي قرية الرمثا.

ثانياً: قامت الجهة المدعى عليها باستملاك أجزاء من قطعة الأرض وذلك بموجب

إعلان الاستملاك المنشور في جريدة الغد عدد ٣٥٤١ والعرب اليوم العدد

٥٩٦٣ تاريخ ٢٠١٤/٦/٩ والموافقة على الاستملاك بموجب قرار مجلس

الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٠ المنشور على الصفحة

رقم ٤٨١٦ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٥٢٩٦ الصادر بتاريخ

٢٠١٤/٨/٣ وذلك لأغراض وزارة النقل لغايات مشروع سكة الحديد.

ثالثاً: نتج عن الاستملاك فضلات لا يستفاد منها كما نتج عن الاستملاك وجود

عوائق وأشجار ومنشآت في سعة المساحة المستملكة.

رابعاً: طالب المدعى الجهة المدعى عليها بالتعويض العادل عن المساحة

المستملكة وكذلك عن بدل الفضلات وما عليهما من أشجار ومنشآت إلا

أنها تمنعت عن ذلك دون سبب مشروع أو مسوغ قانوني مما استوجب إقامة

هذه الدعوى.

بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٩ وبنتيجة المحاكمة قررت محكمة أول درجة الحكم

بالزام الجهة المدعى عليها بدفع مبلغ ٢٣٣٢٥,٩٤٧ ديناراً ثلاثة وعشرين ألفاً

وثلاثمائة وخمسة وعشرين ديناراً و٩٤٧ فلساً كتعويض عادل عن الاستملاك

الواقع على حصصهم بقطعة الأرض موضوع الدعوى وتضمن المدعى عليها

الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٠٠٠) دينار بدل أتعاب محاماة والفائدة القانونية

بواقع ٩% تسري بعد مرور شهر من اكتساب الحكم الدرجة القطعية.

لم يرض مساعد المحامي العام المدني بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً.

بتاريخ ٢٠١٦/١/٣١ وبموجب قرارها رقم ٢٠١٥/١٨٢٧٤ قضت محكمة استئناف إربد بـرد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمين المدعى عليها الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة عن المرحلة الاستئنافية.

لم يلق هذا القرار قبولاً لدى مساعد المحامي العام المدني في إربد فطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٦/٢/٣ بموجب لائحة تضمنت أسبابها طلب في نهايتها نقض القرار المميز وتبلغ المميز ضداهم لائحة التمييز ولم يتقدموا بلائحة جوابية.

ورداً على أسباب التمييز:-

وعن السبب الأول الذي ينعى من خلاله المميز على محكمة الاستئناف الخطأ بالنتيجة التي توصلت إليها وأنه كان عليها رد الدعوى لعدم صحة الخصومة وعدم الإثبات.

وفي ذلك نجد إن المدعين ومن خلال البيانات المقدمة منهم المتمثلة بسند التسجيل المتعلق بقطعة الأرض موضوع الدعوى وإعلان الرغبة بالاستملاك وموافقة مجلس الوزراء على هذا الاستملاك أثبتوا ملكيتهم لحصص من حق التصرف في قطعة الأرض موضوع الدعوى ووقوع الاستملاك عليها لأغراض الجهة المدعى عليها، وقد تأيد ذلك بالخبرة الفنية، فيكونوا بذلك قد أثبتوا كفاية وقائع دعواهم وأن الجهة المدعى عليها - بصفتها الجهة المستمكة - تنتصب خصماً لهم للمطالبة ببطل التعويض العادل عن الاستملاك الجاري لأغراضها على هذه القطعة، مما يتعين معه رد هذا السبب فنقرر رده.

وعن السبب الثالث الذي ينعى من خلاله المميز على محكمة الاستئناف الخطأ باعتماد تقرير الخبرة.

وفي ذلك نجد إن الخبرة وسيلة من وسائل الإثبات على محمل المادة (٦/٢) من قانون البيانات وتعديلاته رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٢، وأنه لا رقابة لمحكمة التمييز

على محكمة الموضوع فيما تتوصل إليه من وقائع واستنتاجات ما دامت مستندة إلى بينة ثابتة في الدعوى ومستخلصة بطريقة موافقة للقانون.

وبما أن محكمة الاستئناف وفي سبيل الوصول إلى حقيقة التعويض العادل الذي يستحقه المالكون، قامت بإجراء خبرة جديدة بمعرفة ثلاثة خبراء من ذوي المعرفة والاختصاص تولت انتخابهم بنفسها بعد أن ترك لها طرفا الدعوى أمر ذلك. وقدم الخبراء تقريراً بخبرتهم اشتمل على جميع مفردات المهمة الموكولة إليهم قدروا من خلاله ما يستحقه المالكون وفقاً لحصصهم في قطعة الأرض موضوع الدعوى بعد أن قاموا ببيان المساحة المستملكة من هذه القطعة وتقدير قيمة المتر الواحد منها بتاريخ إعلان الرغبة بالاستملاك مستأنسين بتقرير كشف لجنة المنشئ ومراعين أحكام المادة العاشرة من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته وجاء التقدير مماثلاً للتقدير أمام محكمة الدرجة الأولى.

وبذلك تكون الخبرة متفقة وأحكام المادة (٨٣) من قانون أصول المحاكمات المدنية وجاء تقرير الخبرة واضحاً وموفياً للغرض الذي أجريت من أجله.

وحيث لم يرد في هذه الأسباب ما يجرح تقرير الخبرة أو يؤثر في صحة وسلامة ما انتهى إليه الخبراء من نتائج مما يتعين معه رد هذا السبب فنقرر رده.

وعن السبب الرابع الذي يعنى من خلاله المميز على محكمة الاستئناف الخطأ بالحكم بأكثر مما طالبه المميز ضدهم وبشيء لم يطلبوه.

وفي ذلك نجد إن القرار المميز قضى للمدعين ببدل التعويض العادل وفقاً لحصصهم في قطعة الأرض موضوع الدعوى وأن القرار المميز لم يتضمن الحكم لهم بأكثر من ذلك أو بشيء لم يطلبوه، مما يتعين معه رد هذا السبب فنقرر رده.

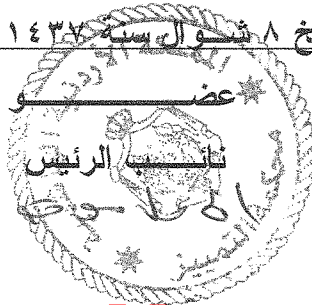
وعن السبب الثاني الذي ينعي من خلاله المميز على محكمة الاستئناف الخطأ بعدم معالجة أسباب الاستئناف بما يتفق وأحكام المادة (١٦٠) من قانون أصول المحاكمات المدنية.

وفي ذلك نجد إن القرار المميز جاء مشتملاً لعلله وأسبابه وأن محكمة الاستئناف ردت على أسباب الاستئناف بكل وضوح وتفصيل وفقاً لأحكام المادتين (١٦٠ و ٤/١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية، الأمر الذي يتوجب معه رد هذا السبب فنقرر رده.

لهذا وسنداً لما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٨ شوال سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٧/١٣ م

برئاسة القاضي
نائب الرئيس



عضو

عضو
نائب الرئيس

عضو
رئيس الديوان

دقق / ر.م.

lawpedia.jo